الصحيح عتق عبد عند شرط فوقع في المرض فان اعتبرنا حالة النذر
فهو من الاصل والا فمن الثلث قاعدة كلما شك في سبب الحكم بني على الاصل
فهنا صورتان احديهما اصالة الحل والشك في السبب المحرم فان كان
هناك امارة عول عليها كالطاير المقصوص والظبي المقرط فانه يحرم
وان كان الاصل الحل لقوة الامارة وكذا لو بال الكلب في الكرم وجدن
متغيرا وان فقدت الامارة بني على الحل كالوتر بط طاير فقال لرجل
ان كان هذا غرابا فزوجتي على كظهر امي وقال الاخر ان لم يكن غرابا
فزوجتي على كظهر امي ثم غاب وتحقق اليأس من معرفته فان الاقرب
الحل في المراتين اما لو جعله في زوجته احتنبها لوجوب اجتناب احديهما
ولا يتم الا باجتناب الجميع ومن ذلك طين الطريق وثياب بدن
النجاسة والميتة مع المذكى غير المحصور والمرأة المحرمة مع نسائه المحصورات
فانه يحكم بالطهارة والحل وان كان الاجتناب احوط اذا وجد ما
لا شبهة فيه ومن ذلك وقوع التمرة المحلوف عليها في تمر كثير فانه
ياكل ما عدا واحدة ومن ذلك وجدان المال في ايدي الظلمة والسراق
وان كان الورع تركه بل منه الورع ترك ما لا يتيقن حله لما روي عن

القرط ما يعلق في شحمة الاذن صحاح

النجم

النبي ﷺ انه قال لاجد التمرة ساقطة على فراشي فلولا اخشى ان تكون من الصدقة لاكلتها ومنه لو غلب في بلد الحرام على الحلال بحيث يكون الحلال نادرا او الورع ايضا تركه وهو آكد من الاول الا مع الضرورة فيأكل من غير تبسط الصورة الثانية ان يكون الاصل الحرمة وشك في الاباحة فيبنى على الحرمة كالصيد المرمى فيغيب فيوجد ميتا حرام الا ان يقضي ان الضربة قاتلة اما لكونها في محل قاتل واما لغلبة الظن بعدم عروض سبب آخر وكذا اللحم المطروح والجلد الموضوع الا مع الظن الغالب بتذكيته الصورة الثالثة كل عبادة علم سببها وشك في فعلها وجب فعلها ان كانت واجبة واستحب ان كانت مستحبة تركن شك في الطهارة بعد تيقن الحدث وفي فعل الصلوة ووقتها باق وفي اداء الزكوة وباقي العبادات ويجزم الناوي بالوجوب لاستصحاب الوجوب المعلوم وكذا لو توقف الخروج عن العهدة على فعل زيادة على الواجب نوى الوجوب في الجميع كالصلوة المنسية غير المعلوم عينها وتكون النية جازمة وسنة الصلوة في الثياب الكثيرة المشتبهة بالنجس وطعن فيه بعض الاصحاب بان الناوي غير جازم وصار الى الصلوة عاريا وعلى ما قلناه الصلوة في الجميع بنية الوجوب لجواز

Copyright © King Saud University